

قصة منطقتين

اختلف الإقراض الذي كانت البنوك الأجنبية تقدمه إلى الأسواق الصاعدة أثناء الأزمة العالمية من قارة إلى أخرى

هوريه إيفان كاناليس - كريلينكو، وبراهيما كوليبالي، وهيرمان كاميل
Jorge Ivan Canales-Krijlenko, Brahima Coulibaly, and Herman Kamil

الإقراض البنوك الأجنبية في النمو، وإن كان بوتيرة أكثر تواضعا. وبنهاية سبتمبر ٢٠٠٩، كان إجمالي المطالبات المستحقة للبنوك الأجنبية في أمريكا اللاتينية قد ارتفع بصورة طفيفة مقارنة بنهاية سبتمبر ٢٠٠٨، عندما انهارت مؤسسة ليمان براذرز الاستثمارية، في سوق وول ستريت، وأوقعت الفوضى في الأسواق المالية العالمية» ويتناقض هذا مع سلوك نمو إقراض البنوك الأجنبية لأوروبا الصاعدة الذي انخفض بشكل حاد مع بداية ضائقة الائتمان العالمية في منتصف عام ٢٠٠٧ وتحولت إلى نمو سلبي بحلول أوائل ٢٠٠٩ (راجع الشكل ١). ما الذي يفسر المسار المختلف في إقراض البنوك الأجنبية فيما بين هاتين المنطقتين؟

ومن أهم الفروق في هذا الشأن الدور الذي اضطلعت به البنوك الأجنبية في الحفاظ على استمرار النمو السريع للائتمان المحلي خلال فترة ما قبل الأزمة. ففي أوروبا الصاعدة، عززت بنوك تعمل عالميا في أوروبا الغربية (في الأغلب من النمسا وبلجيكا وإيطاليا والسويد) انتعاش الائتمان في أغلب البلدان. فقد حولت هذه البنوك مبالغ ضخمة من رأس المال إلى فروعها، والتي أقرضت بدورها هذه الأموال محليا (راجع الشكل ٢). وكننتيجة لإستراتيجية التوسع الجريء للبنوك الغربية، أصبح أغلب الأنظمة المصرفية المحلية في أوروبا الصاعدة خاضعا لسيطرة البنوك العالمية - في بعض البلدان ارتفع نصيبها في السوق ارتفاعا شاهقا وصل إلى ما يربو على ٩٠٪. ومن ناحية أخرى، كانت وتيرة نمو ائتمان

الإقراض الذي تقدمه البنوك الأجنبية جزءا مهما من تدفقات رأس المال الدولية إلى الأسواق الصاعدة، وهو سمة مميزة للعلومة المالية. وفي السنوات التي سبقت الأزمة العالمية الأخيرة، توسع إقراض البنوك الأجنبية للاقتصادات الصاعدة بسرعة - سواء مباشرة من المقار الرئيسية للبنوك الأجنبية (عبر الحدود) أو من خلال فروع تابعة تعمل في البلدان المضيفة. وفي بلدان كثيرة، خاصة في أمريكا اللاتينية والبلدان الصاعدة في أوروبا، أصبح الإقراض من البنوك الأجنبية مصدرا كبيرا للتمويل للأسر المعيشية والشركات. وعلى الرغم من أنه كان له مزاياه وعيوبه، فقد كان الاعتقاد السائد هو أن وجود البنوك المملوكة للأجانب قد شجع المنافسة وساعد على تحقيق الاستقرار المالي الكلي.

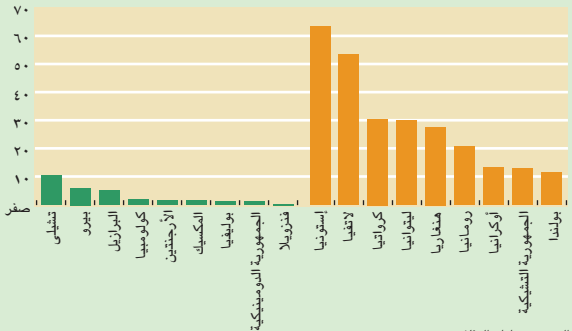
بيد أنه أثناء أزمة الائتمان العالمي، كانت البنوك الأجنبية أدوات محتملة لنشر الأزمة من الاقتصادات المتقدمة إلى الأسواق الصاعدة. وبشكل خاص، أثارَت أزمة الائتمان العالمي مخاوف من تكرار ما حدث في أزمت سابقة من توقف مفاجئ لتدفقات هذه البنوك، مما يؤدي لتمزق استقرار الاقتصاد الكلي وتقويض الجهود المبذولة من أجل تعافي الاقتصاد.

ومع ذلك، فإن هذه القصة جرت في أمريكا اللاتينية بشكل مختلف عما حدث في أوروبا الصاعدة. ففي أمريكا اللاتينية، لم يحدث توقف مفاجئ. واستمر

يمثل

الشكل ٢
الإقراض المشتق

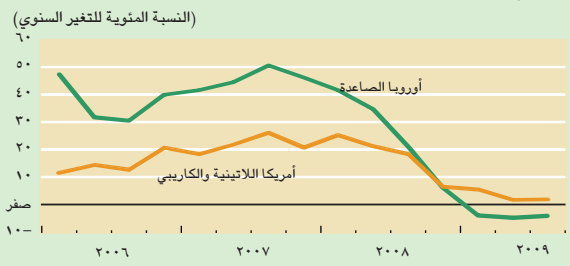
في أوروبا الصاعدة، شكلت البنوك التي يملكها أجانب بدرجة كبيرة وسائل لإقراض أموال مستمدة من مصادر دولية. (الإقراض عبر الحدود للقطاع المصرفي المحلي، من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: حسابات المؤلفين.

الشكل ١
كيف اتخذ الإقراض مساره

أثناء الأزمة، انخفض إقراض البنوك الأجنبية للبلدان الصاعدة في أوروبا بصورة حادة، بينما استمر هذا الإقراض لأمريكا اللاتينية متماسكا بشكل أفضل.



المصدر: بنك التسويات الدولية، تقرير الإحصاءات المالية الدولية الصادر عن صندوق النقد الدولي، وحسابات المؤلفين. ملاحظة: الإقراض مصحح تبعا للتغيرات سعر الصرف. وهو يشمل كلا من الإقراض عبر الحدود والإقراض بواسطة فروع مملوكة للأجانب.

البنوك الأجنبية في أمريكا اللاتينية أكثر اعتدالا، وكان إقراض الفروع أقل اعتمادا على التمويل الخارجي من البنوك الأم في الاقتصادات المتقدمة (والتي كان أغلبها من إسبانيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة). وفي الوقت نفسه، كانت درجة الملكية الأجنبية للقطاع المصرفي أقل بشكل عام، على الرغم من أنه كان هناك في بعض البلدان، خاصة في المكسيك والسلفادور، وجود كبير للفروع التابعة للبنوك الأجنبية.

وبحلول الوقت الذي تفجرت فيه الأزمة المالية، كانت أوروبا الصاعدة أكثر تعرضا للمخاطر المالية من أمريكا اللاتينية.

وبحلول الوقت الذي تفجرت فيه الأزمة المالية، كانت أوروبا الصاعدة أكثر تعرضا للمخاطر المالية من أمريكا اللاتينية. وعبر أوروبا الصاعدة، نما الائتمان بوتيرة أسرع، وكان الدين الخارجي أعلى، وكانت موازين الحساب التجاري تظهر حالات عجز كبيرة. وعندما تحول الانتعاش الائتماني إلى كساد بعد انهيار بنك ليمان براذرز، كان النشاط الاقتصادي في أوروبا الصاعدة هو الأكثر تضررا مقارنة بمناطق الأسواق الصاعدة الأخرى، مما أدى إلى ركود شديد. والأرجح أن التباطؤ في الائتمان الخاص عكس انخفاضا في كل من الطلب والعرض الخاصين بالائتمان. وهكذا، يمكن اعتبار الديناميكيات المختلفة لإقراض البنوك الأجنبية لأوروبا الصاعدة (توسع أسرع في الائتمان يتبعه أزمة أعمق به) جزءا من قصة أكبر لتقلبات مالية أوسع في أوروبا الصاعدة عنها في بلدان أمريكا اللاتينية.

فروق في إستراتيجيات البنوك الأجنبية

يمكن إرجاع جذور تباطؤ الائتمان في أوروبا الصاعدة على نحو أسرع منه في بلدان أمريكا اللاتينية، إلى نماذج أعمال وإستراتيجيات التوسع المختلفة في مجموعات البنوك الدولية في كلتا المنطقتين. وهناك اختلافان يستحقان إلقاء الضوء عليهما (راجع تقرير "IMF, 2009").

ففي أمريكا اللاتينية، كانت الفروع المحلية تمول أساسا من خلال ودائع محلية (التي كانت مستقرة نسبيا خلال الأزمة) وليس من خلال قروض أو تحويلات رأسمالية من البنوك الأم. وهكذا كان الإقراض المقدم من الفروع المحلية للبنوك الأجنبية في أمريكا اللاتينية أقل تعرضا للمخاطر من السحب المفاجئ للتمويل الخارجي قصير الأجل والعدوى الناجمة عن أزمة السيولة الدولية، واستمر في التوسع حتى في خضم الاضطراب العالمي. ومن الناحية الأخرى، فقد اعتمد الإقراض من البنوك المملوكة للأجانب في أوروبا الصاعدة بدرجة كبيرة على البنوك الأم في أوروبا الغربية، التي عانت من ضائقة مالية كبيرة وواجهت ظروف سيولة عسيرة فيما بين البنوك إبان الأزمة. ودفع هذا إلى خفض التمويل المقدم إلى الفروع المحلية، مما قلل بدوره من إقراضها في الأسواق المضيفة.

ويبدو أن تركيبة العملات في إقراض البنوك الأجنبية مختلفة أيضا. ففي أمريكا اللاتينية، نجد أن ٦٠٪ من إقراض البنوك الأجنبية مقوم بالعملة المحلية. كذلك نجد أن الدولار المالية المحلية منخفضة في أغلب البلدان الكبيرة بأمريكا اللاتينية، وأخذت تتراجع بانتظام في أكثر بلدانها دلرة على مدى العقد الماضي.

وفي أوروبا الصاعدة، ٦٠٪ من إقراض البنوك الأجنبية مقوم بالعملة الأجنبية. ونظرا لأن الفروع المحلية اعتمدت على التمويل بالعملة الأجنبية من الخارج واحتاجت لأن تبقى على توافق العملة فيما بين أصولها والتزاماتها، فقد كانت البنوك الأجنبية تقرض في الأغلب باليورو وليس بالعملة المحلية. وللإقراض المقوم بالعملة الأجنبية مخاطر إضافية، تنبع من التقلبات في أسعار الصرف. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية إلى زيادة تكلفة الاقتراض أو يزيد التخلف عن السداد عندما يعاني المقترضون من عدم اتساق قيم العملات، مما يؤدي إلى زيادة تقليص أنشطة منح الائتمان.

وتبين الأدلة التجريبية أن هذين العاملين ربما كان لهما تأثيرهما أثناء الأزمة العالمية الأخيرة. ويبحث كاميل وراي (٢٠١٠) بالتفصيل في أهمية مصادر التمويل وتسمية عملية القروض من حيث مرونة إقراض البنوك الأجنبية في مواجهة الصدمات الخارجية عبر بلدان أمريكا اللاتينية. وهما يقيمان أيضا آثار ثلاثة عوامل شكلت الاضطراب المالي العالمي الأخير - السيولة المتعسرة فيما بين البنوك، والضغط المتصاعد على المراكز الرأسمالية للبنوك الكبرى في الاقتصادات المتقدمة، ومعايير الإقراض الأكثر تقييدا في الأنظمة المصرفية في الاقتصادات المتقدمة. وبعد تحييد العناصر الأخرى التي تحدد تمويل البنوك الأجنبية، وجد المؤلفان أن انتشار هذه الصدمات المالية العالمية كان خافتا بدرجة أكبر في بلدان أمريكا اللاتينية، حيث كانت البنوك الأجنبية تمول نفسها من خلال إيداعات محلية وليس من خلال البنوك الأم أو أسواق الجلمة، وحيث كان كثير من الإقراض مقوما بالعملة المحلية.

تخفيف حدة التقلبات

تبين التجربة الأخيرة لإقراض البنوك الأجنبية المقدم إلى أمريكا اللاتينية وأوروبا الصاعدة عددا من الدروس غير النهائية للتخفيف من عدم الاستقرار، وهي تتعلق بمناقشات السياسة الخاصة بتكاليف ومنافع فتح القطاع المصرفي المحلي أمام المنافسة الأجنبية. والمرجح أن يكون إقراض البنوك الأجنبية الذي تموله إيداعات محلية والمقوم بالعملة المحلية أكثر مقاومة للصدمات المالية الخارجية، والواقع أنه عمل في أمريكا اللاتينية حائطا واقيا ضد انتقال الأزمات المالية العالمية. وهذا تفسير معقول لماذا لم تكن الضربة التي تلقتها بلدان أمريكا اللاتينية بنفس قوة ما حدث في أسواق صاعدة أخرى من جراء إلغاء الرفع المالي لتحقيق الفاعلية المالية والتراجع في إقراض البنوك الأجنبية. ■

هورهيه إيفان كاناليس - كريلينكو خبير اقتصادي أول - وهيرمان كاميل خبير اقتصادي في إدارة نصف الكرة الغربي في صندوق النقد الدولي، وبراهيما كوليبالي اقتصادي أول في قسم الشؤون المالية الدولية في مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

المراجع:

International Monetary Fund (IMF), 2009, Regional Economic Outlook: Western Hemisphere (Washington, May).

Kamil, Herman, and Kulwant Rai, 2010, "The Effect of the Global Credit Crunch on Foreign Banks' Lending to Emerging Markets: Why Did Latin America Fare Better?" (unpublished; Washington: International Monetary Fund).